Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 489 -514 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

African Coups and Their Impact on Systems of Governance

Assistant Lecturer. Farah Karim Madhi

Al-Nahrain University/ College of Law , Farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 11 Jun 2026
Accepted: 4 Jul 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

- Political Instability
- Dictatorial Rule
- Economic Reforms
- The African Sahel

ABSTRACT

Military Coups Are One Of The Most Prominent Factors Affecting Governance Systems In Africa. This Phenomenon Reflects The Political And Social Tensions On The Continent, Playing A Major Role In Shaping The Path Of African Countries.

Military Coups Have Been A Prominent Part Of Political History In Africa Since Independence In The Mid-Twentieth Century. These Coups Have Multiple Impacts On Governance Systems, And Their Effects Extend To Political, Economic, And Social Dimensions.

Military Coups Have Greatly Affected Political Systems In Africa, And Are Often The Result Of Internal Tensions And Political Instability. These Coups Began In The Independence Era, When Many African Countries Were Seeking To Achieve Political And Social Stability After Decades Of Colonialism.

Coups Often Lead To Periods Of Political Instability, Which Hinders Development Efforts And Internal Stability. Coups Can Cause Economic Deterioration Due To Political Unrest And Weak Governance, Which Discourages Investment And Leads To A Deterioration In Living Standards. Coups Are Usually Accompanied By Human Rights Violations And Restrictions On Political Freedoms, Which Contribute To Strengthening The Forces Of Oppression And Corruption. Sudden Changes In Leadership Have Implications For International Relations, Either Improving Relations With Some Powers Or Deteriorating Them With Others, Depending On The International Response To The Coup. Military Coups In Africa Highlight The Significant Challenges That Countries Face In Achieving Political Stability And Sustainable Development.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 489 -514، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

الانقلابات الافريقية واثرها على نظم الحكم

المدرس المساعد فرح كريم ماذي

كلية الحقوق / جامعة النهرين ، Farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١١ حزيران ٢٠٢٦
تاريخ القبول : ٤ تموز ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تشكل الانقلابات العسكرية أحد أبرز العوامل التي تؤثر في أنظمة الحكم في أفريقيا، تعكس هذه الظاهرة التوترات السياسية والاجتماعية في القارة، حيث تلعب دوراً كبيراً في تشكيل مسار الدول الأفريقية.

تُعد الانقلابات العسكرية جزءًا بارزًا من التاريخ السياسي في إفريقيا منذ الاستقلال في منتصف القرن العشرين اذ تتسم هذه الانقلابات بتأثيرات متعددة على أنظمة الحكم، وتمتد تأثيراتها إلى الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

وقد أثرت الانقلابات العسكرية بشكل كبير على الأنظمة السياسية في إفريقيا، وهي غالبًا ما كانت نتيجة لتوترات داخلية وعدم الاستقرار السياسي، بدأت هذه الانقلابات في حقبة الاستقلال، حيث كانت العديد من الدول الأفريقية تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد عقود من الاستعمار.

غالبًا ما تؤدي الانقلابات إلى فترات من عدم الاستقرار السياسي، مما يعرقل جهود التنمية والاستقرار الداخلي، ويمكن أن تتسبب الانقلابات في تدهور الاقتصاد بسبب الاضطرابات السياسية وضعف الحكم، مما يثبط الاستثمارات ويؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة، وتكون الانقلابات عادةً مصحوبة بانتهاكات لحقوق الإنسان وتقييد الحريات السياسية، مما يساهم في تعزيز قوى القمع والفساد.، وتؤدي التغيرات المفاجئة في القيادة إلى تأثيرات على العلاقات الدولية، إما بتحسين العلاقات مع بعض القوى أو بتدهورها مع أخرى، بناءً على الاستجابة الدولية للانقلاب.

الكلمات المفتاحية:

- عدم الاستقرار السياسي
- الحكم الدكتاتوري
- الإصلاحات الاقتصادية
- الساحل الافريقي

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

ان ظاهرة الانقلابات العسكرية لم تكن من المحافل الجديدة على الدول الأفريقية التي لها تاريخ حافل بالانقلابات منذ حصولها على الاستقلال عن الاستعمار الغربي في ستينيات القرن الماضي، اذ ظل التداول غير السلمي للسلطة عبر الانقلابات العسكرية هو الأسلوب الأكثر انتشاراً في دول القارة طوال حقبة الحرب الباردة، ومع فترة انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وانهيار الاتحاد السوفييتي؛ فقدت النظم والحكومات العسكرية في أفريقيا مصدراً هاماً للدعم، وأصبح الدعم الأميركي لهذه النظم مشروطاً بالتزامها بالتحول الديمقراطي والتعدد الحزبي والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة، وذلك في إطار ما عرف بـ"المشروطية السياسية"، الأمر الذي انعكس بوضوح على عملية تداول السلطة في الكثير من الدول الأفريقية.

وبالرغم من انحسار موجة الانقلابات العسكرية إلى حد بعيد، وبخاصة منذ قيام الاتحاد الأفريقي ورفض هذا الأخير الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطريق غير الدستوري، إلا أن المتأمل لمجريات الأحداث في دول القارة الأفريقية في العامين الماضيين يدرك دونما عناء أن ثمة تجدداً لمسلسل الانقلابات العسكرية في مختلف دول وأقاليم القارة، الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين للتساؤل حول جدوى تجارب التحول الديمقراطي في أفريقيا، في حين دفع بعضهم الآخر إلى إعادة تقويم مخرجات تجربة التحول الديمقراطي في أفريقيا.

اولاً/ اهمية البحث :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها إحدى القضايا المؤثرة في استقرار النظم السياسية في القارة الأفريقية، والمتمثلة بالانقلابات العسكرية وما تتركه من آثار على بنية نظم الحكم وآليات ممارسة السلطة.

وتبرز أهميتها العلمية في تقديم قراءة تحليلية للعلاقة بين الانقلابات والتحولات التي تشهدها المؤسسات السياسية والدستورية، بما يسهم في تعميق فهم طبيعة هذه الظاهرة في البيئة الأفريقية. كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية من خلال ما توفره نتائجها من معطيات يمكن الإفادة منها في تحليل واقع نظم الحكم واستشراف مساراتها المستقبلية، بما يخدم الباحثين والمهتمين بدراسات النظم السياسية والسياسات العامة.

ثانياً / اهداف البحث :

رصد جوهر وطبيعة ودوافع التنافس بين القوى الدولية الكبرى في افريقيا، وتأثيره في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والتنموية في دول القارة.

كما يهدف الى توضيح الكيفية التي تخدم بها الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية مصالح القوى الدولية.

ثالثاً /اشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في التساؤل المركزي التالي :

ما ابعاد ودوافع ظاهرة تجدد الانقلابات العسكرية في أفريقيا بعد عام 2020 ،وكيف تؤثر هذه الديناميكيات (الداخلية والخارجية) على بنية ونظم الحكم والاستقرار في القارة ؟

-اختزال الاسئلة الفرعية :

1- كيف تطورت ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا تاريخياً ، وماهي أنماطها المستجدة بعد عام2020؟

2- ماهي المحددات البنيوية (السياسية ، الاقتصادية ، الامنية ، الاجتماعية) التي تفسر القابلية لعدوى الانقلابات في منطقة الساحل ؟

3- إلى أي مدى يؤثر التنافس الدولي على الموارد الاستراتيجية في توجيه مسارات هذه الانقلابات وأثرها على شرعية نظم الحكم ؟

رابعاً / فرضية البحث :

تؤدي الانقلابات العسكرية في إفريقيا إلى تغييرات ملحوظة في أنظمة الحكم، حيث تسهم هذه الانقلابات في خلق فترات من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتزيد من الأزمات الإنسانية، مما يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي في الدول المعنية. كما أن تأثيرات الانقلابات تختلف بناءً على السياق المحلي والدولي، حيث قد تسهم في تعزيز قوى القمع أو قد تفتح المجال لإصلاحات سياسية واقتصادية، ولكنها غالباً ما تأتي على حساب حقوق الإنسان والحريات السياسية."

يمكن للبحث استكشاف كيفية تأثير الانقلابات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في إفريقيا، وتحليل الفروق بين الحالات المختلفة لتقديم رؤى حول كيفية التعامل مع الأزمات السياسية الناجمة عن الانقلابات العسكرية.

خامساً / مناهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتحليل أسبابها وتطوراتها التاريخية وآثارها على نظم الحكم. كما تم توظيف منهج دراسة الحالة عبر الاستعانة بنماذج من دول إفريقية شهدت انقلابات عسكرية، مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر وغينيا والسودان، بهدف تفسير العوامل المؤدية إلى الانقلابات وبيان انعكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية. كذلك تم الاستفادة من المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة منذ مرحلة الاستقلال وحتى الوقت الحاضر.

سادساً / هيكلية البحث :

المبحث الاول : التطور التاريخي للانقلابات العسكرية وانماطها في افريقيا

*المطلب الاول :السياق التاريخي للانقلابات في أفريقيا

*المطلب الثاني : انماط التدخل العسكري المباشر وغير المباشر(حالات مالي ، النيجير ، تشاد ، والسودان)

المبحث الثاني : اسباب الانقلابات والتداعيات الحكم

* المطلب الاول : اسباب الانقلابات

*المطلب الثاني : أثر المصالح الدولية من الانقلابات العسكرية

الخاتمة

*الاستنتاجات

*المقترحات

المبحث الاول

التطور التاريخي للانقلابات العسكرية وانماطها في افريقيا

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست بالظاهرة الجديدة على الدول الأفريقية، فمنذ حصول جل الدول الأفريقية على استقلالها في مطلع الستينيات من القرن الماضي، بدأت الانقلابات العسكرية تنتشر في شتى الدول الأفريقية.

المطلب الاول

السياق التاريخي للانقلابات في أفريقيا

الفرع الاول

تزايد الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام 1960 حتى عام 1990

منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، عصفت بالدول الأفريقية موجة من الانقلابات قدرت بأكثر من مائة انقلاب ومحاولة انقلابية في غضون عقد واحد منذ عام 1966 حتى عام 1976.[1] ومع مطلع الثمانينيات، كان أكثر من نصف عدد الدول الأفريقية المستقلة في الوقت نفسه يحكم بوساطة العسكريين الذين تولوا السلطة بانقلاب عسكري. خاصة أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا في غضون تلك الحقبة لم تنشأ من فراغ ولم تكن بمنأى عن المتغيرات الخارجية التي أسهمت بنحو بارز في تنامي تلك الظاهرة وانتشارها في

عموم أرجاء القارة وفي جميع أقاليمها [2] ، ففي أثناء الحرب الباردة كان العامل الخارجي المتمثل في المنافسة بين القوتين العظميين على استقطاب حلفاء داخل القارة الأفريقية هو الأبرز من بين العوامل المسببة للانقلابات العسكرية ، وليس أدل على ذلك من الانقلاب الذي أطاح بالزعيم الغاني كوامي نكروما في العام 1966، ذلك الانقلاب الذي كان مدعوماً من قوى المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا من أجل القضاء على أحد رموز اليسار الأفريقي ومن ناحية أخرى، كان الاتحاد السوفييتي وراء الانقلاب الذي وصل عبره (منجستو هايلي ماريام) للسلطة في إثيوبيا عام 1974، وذلك بعد الإطاحة بالإمبراطور (هيلاسلاسي) المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية وهكذا[3].

الفرع الثاني

انحسار ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام 1990 حتى عام 2019

ومع انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، خسرت الكثير من الحكومات العسكرية الأفريقية مصدراً رئيساً للدعم المادي والسياسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي الوقت نفسه فرضت قوى المعسكر الغربي المنتصرة في الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميريكية شروطها على الدول الأفريقية، وبات الدعم الأميركي للنظم الأفريقية مشروطاً بتبني التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي في إطار ما عرف بالمشروطية السياسية والاقتصادية، وبالرغم من انطلاق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في القارة الأفريقية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الانقلابات العسكرية لم تختف من الواقع الأفريقي، إذ شهدت المدة منذ عام 1990 حتى عام 2000 قيام العديد من الانقلابات العسكرية في عدد من الدول الأفريقية، من بينها: مالي، وتشاد، ونيجيريا، وجامبيا، وليسوتو، وسيراليون، والنيجر، وبوروندي، وغيرها[4].

ومع قيام الاتحاد الأفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية في أعقاب قمة سرت المنعقدة عام 1999،اذ نص القانون التأسيسي للاتحاد على عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطرائق غير الدستورية، وكذلك نصت المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد على عدم السماح للحكومات التي تصل للسلطة بطرائق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على عدد الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول القارة، إذ شهدت ظاهرة الانقلابات العسكرية انحساراً على الساحة الأفريقية مقارنة بما كانت عليه من قبل، وإن لم تنقطع الظاهرة بحد ذاتها عن الواقع الأفريقي. وتقلص عدد الدول التي يحكمها العسكريون في أفريقيا من 43 دولة عام 1980 إلى 9 دول فقط عام 2001 على خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية آنفة الذكر[5]. وفي غضون تلك الحقبة منذ عام 2001 حتى عام 2010، شهدت القارة ستة انقلابات عسكرية ناجحة، واستمرت الظاهرة عند هذا المستوى، إذ سجلت دول القارة ستة انقلابات أخرى في عقد كامل امتد منذ عام 2011 حتى عام 2020[6].

الفرع الثالث

تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام 2020

بالرغم من انحسار موجة الانقلابات العسكرية نسبياً للمدة منذ عام 1990 حتى عام 2020 مقارنة بالوتيرة التي كانت عليها في السابق، إلا أن المتأمل لسلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة التي شهدتها الدول الأفريقية منذ عام 2020 حتى أواخر عام 2022، يدرك دونما عناء أن ثمة تجدداً في ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، فخلال عامين فقط، وتحديداً للمدة منذ مطلع عام 2021 وحتى أواخر عام 2022، سجلت دول القارة الأفريقية ستة انقلابات عسكرية ناجحة في(مالي، وتشاد، وغينيا، وبوركينا فاسو،) إذ شهدت الأخيرة انقلابين عسكريين في أقل من عشرة أشهر، وكذلك الحال بالنسبة لمالي التي شهدت انقلابين عسكريين في أقل من تسعة أشهر، الأمر الذي يشير إلى تسارع وتيرة الانقلابات العسكرية بنحو أكبر من ذي قبل في غضون العامين الماضيين، إذ جاء عدد الانقلابات في العامين الماضيين فقط مساوياً لإجمالي عدد الانقلابات التي شهدتها القارة في عشر سنوات منذ عام 2011[7].

وفي هذا الجانب نجد انه قد تمتعت حالة بوركينا فاسو بخصوصية تجعلها جديرة بالدراسة، فقد تمت الإطاحة بالرئيس (بليز كومباوري)عام 2014 بعد استمراره في السلطة لمدة 27 عام. ولم يكن هذا الانقلاب أول حالة للتدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية بانقلاب عسكري[8]، إذ عرفت الدولة تاريخاً طويلاً من الانقلابات العسكرية كان أولها انقلاب يناير عام 1966، الذي أطاح بالرئيس (موريس ياميوجو)، ثم انقلاب نوفمبر عام 1980 بقيادة العقيد (سايي زيربو) الذي أطاح بالرئيس أميزانا. وفي نوفمبر عام 1982، تولى الرئيس (جين بابتست أودريجو) السلطة بموجب انقلاب عسكري، وبعد أقل من عام وتحديداً في أغسطس عام 1983 تم الانقلاب عليه، وتولى (توماس سانكارا) السلطة وظل في منصبه حتى أطيح به في انقلاب أكتوبر عام 1987، الذي أسفر عن مقتل (سانكارا) وتولي (كومباوري) السلطة، وظل الأخير في منصبه لأكثر من ربع قرن حتى أطيح به في انقلاب عام 2014، ولم تكن هذه آخر الانقلابات الناجحة، ففي 23 يناير عام 2022، حدث انقلاب ضد الرئيس المنتخب عام 2015(روش مارك كابوري) بقيادة مجموعة من الضباط يتزعمهم المقدم (بول هنري داميبا). وظل المشهد الداخلي مضطرباً حتى قام انقلاب مضاد في 30 سبتمبر من العام نفسه. ولعل هذا ما يستوجب الدراسة للتعرف على ظروف قيام الانقلاب الأخير، وكذلك على تداعياته وما له من دلالات على مستقبل بوركينا فاسو الذي يكتنفه الكثير من الغموض في ظل تعقيد التفاعلات الداخلية والخارجية وتقاطعات المصالح في المنطقة[9].

المطلب الثاني

انماط التدخل العسكري المباشر وغير المباشر(حالات مالي ، النيجير ، تشاد ، والسودان)

تعتبر الانقلابات العسكرية نمطاً مألوفًا للتغيير في أفريقيا ومع أن وتيرتها تراجعت في بداية الألفية الحالية، فإن السنوات الثلاث الماضية شهدت عودة الظاهرة من جديد. اذ شهدت جمهورية مالي انقلابين في عامي 2020 و2021 أطاح الأول بالرئيس (أبي بكر كيتا) في 18 آب/ أغسطس 2020، وقاده الكولونيل أسيمي غويتا (40 عاماً)، إذ اتُّهم الرئيس المخلوع بالإخفاق في «معالجة تدهور الوضع الأمني وتفشي الفساد». لكن ضغوط الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، أجبرت المجلس العسكري الحاكم في باماكو على قبول حكومة انتقالية يقودها مدنيون أو عسكريون متقاعدون، لمدة أقصاها 12 شهرًا، ضمن اتفاقية ترمي إلى إجراء انتخابات عامة في آجال «معقولة»[10].

وأصبح وزير الدفاع السابق الكولونيل المتقاعد (باه نداو) رئيسًا للدولة في 25 أيلول/ سبتمبر 2020، لكنه اصطدم على الفور بالمكوّن العسكري الذي احتفظ بنفوذه في الدولة. وقاد الكولونيل (أسيمي غويتا) مرة أخرى انقلابًا ثانيًا، ضد الرئيس (نداو) احتجاجًا على تعديل وزاري أجراه الأخير أقال فيه اثنين من القيادات العسكرية، وأصبح قائد الانقلاب رئيسًا للسلطة الانتقالية ورئيسًا للدولة، بموجب قرار أصدرته المحكمة الدستورية في 27 أيار/ مايو 2021[11].

تكرر السيناريو ايضاً في بوركينا فاسو التي شهدت انقلابين: الأول في آب/ أغسطس 2021، اذ قام المقدم (بول هنري سانداوغو داميبا) (41) عامًا باحتجاز الرئيس المنتخب (روش مارك كريستيان كابوري) وحمّله مسؤولية الفشل الذريع في مواجهة حركات التمرد الجهادية، وشكّل مجلسًا عسكريًا بقيادته لتولي الحكم، لكن سرعان ما خسر ذلك المجلس العسكري المحدث المزيد من الأراضي لمصلحة المتمردين، وتم إخراج المقدم (سانداوغو داميبا)من المشهد في انقلاب ثانٍ، ليتسلّم السلطة بعده النقيب(إبراهيم تراوري) (34) عاماً[12].

قد عانت بوركينا فاسو طوال عقود حكم الجيش الفاسد والقمعي، ومع ذلك شهدت واحدة من أقوى الحركات الشعبية المطالبة بالديمقراطية في منطقة الساحل. ويمثل (تراوري) نموذجًا فريدًا من القادة الانقلابيين الجدد في الساحل ، فهو يحظى بتأييد شعبي كبير، وبسبب خطاباته الشعبوية، فضلاً عن صغر سنه. فخلال مشاركته في تموز/ يوليو الماضي في القمة الروسية- الأفريقية، ألقى خطبة لاقت رواجًا كبيرًا في بوركينا فاسو، وفي دول الجوار، تحدث فيها عن مواجهة بلاده أكثر أشكال الاستعمار الجديد والامبريالية همجية وعنفاً[13].

اما غينيا فقد شهدت بدورها انقلابًا في 5 أيلول/ سبتمبر 2021، بقيادة العقيد (مامادي دومبويا) (41 عامًا). وعُدّ هذا الانقلاب «امتدادًا لتآكل الديمقراطية في البلاد، في ظل حكم استمر أحد عشر عامًا، للرئيس (ألفا كوندي) الذي أطاحه الجيش، عقب سيطرته على مفاصل الدولة، اذ أعلن العقيد (دومبويا) عن أن الرئيس السابق مسؤول عن الفساد المستشري وتجاهل حقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية في ظل حكمه.[14]

وقد لاقى هذا الانقلاب في جمهورية النيجر اهتمامًا دوليًا بسبب موقف فرنسا المتشدد منه، بخلاف ما كانت عليه الحال مع جارات النيجر منذ استقلالها في عام 1960 مرّت النيجر بأربع تجارب من الحكم العسكري. وفي عام 2011، انطلق مسار التحول الديمقراطي بتنظيمها ثلاث تجارب انتخابات، وهذا عائد إلى التزام الرئيس السابق (محمدو إيوسفو) بالمدة الدستورية، ليضع البلاد على سكة الديمقراطية.

لم يكن الأمر بسيطاً، في بلد مُحاط بجيران يواجهون حركات تمرد وتطرف وانقلابات مسلحة بعد عقد من التقدم المستقر نسبيًا نحو الديمقراطية، استولى الحرس الرئاسي في تموز/ يوليو الماضي على السلطة، بقيادة الضابط (عمر عبد الرحمن) الذي برر العملية بتراجع الأمن في البلاد[15].

جاءت آخر الانقلابات التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا من الغابون بإعلان ضباط من الجيش يوم 30 آب/ أغسطس الاستيلاء على السلطة، فأنهوا بذلك سيطرة عائلة (بونغو) المقربة من فرنسا على السلطة في البلاد، والتي استمرت منذ عهد الاستقلال (55) عامًا. [16]

ووضع قادة الانقلاب الرئيس المعزول (علي بونغو) قيد «الإقامة الجبرية»، وأوقفوا ابنه (نور الدين) بتهمة الخيانة العظمى، وعينوا قائد الحرس الجمهوري الجنرال (بريس أوليغي نغيما) رئيسًا مؤقتًا للمرحلة الانتقالية.

وكان تحرك الجيش لعزل الرئيس مرتبطاً بنتائج الانتخابات التي أعلنت قبل ساعات من وقوع الانقلاب، والتي فاز فيها الرئيس (بونغو) بولاية ثالثة، بنسبة 64.27 في المئة من الأصوات، بحسب ما أعلنته الهيئة الوطنية المكلفة بإجراء الانتخابات. لكن المعارضة رفضت النتيجة بسبب خروقات شهدتها والتحيز الواضح للسلطة، كما احتجت على تعديل دستوري أجراه الرئيس يقضي بتنظيم الانتخابات الرئاسية في دورة واحدة بدلًا من دورتين، فعدّت هذا التعديل وسيلة «لتسهيل إعادة انتخابه». ويبدو أن الجيش افاد من هذا الاحتقان، لإطاحة الرئيس وإعلان إلغاء انتخابه وحلّ المؤسسات[17].

وشاركت ايضاً تلك الدول الأفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية ناجحة بالحدود الجغرافية وتتطابق الاتهامات الموجهة إلى الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا، بالفشل الأمني والاقتصادي وتفشي الفساد: في كل من مالي وبوركينا فاسو وغينيا ذكر الانقلابيون أن دوافعهم ترتبط بتدهور الأمن وانتشار الفساد، وأن الجيش يتحمل المسؤولية لإجراء تغيير في الحكم، وتتشابه أيضًا بنية الدولة في تلك الحالات التي جرت فيها الانقلابات، من حيث هشاشة المؤسسات ونفوذ الجيش، فضلًا عن كونها دولاً لها تاريخ طويل من الاضطرابات السياسية والأمنية. وفي مالي وغينيا والنيجر، تأثرت الجيوش بالضغوط الداخلية والخارجية[18].

وتدخلت منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومجموعة الإيكواس في مالي، ورفضت فرنسا الانقلاب في غينيا، والنيجر بنحو أكثر حدة. ويصاحب ذلك تزايد فرص مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية لاستغلال حال الفوضى والعنف المتنامي في المنطقة.

كانت افريقيا تشهد نمطًا ثانيًا من الانقلابات في السنوات الثلاث الأخيرة، وهو الانقلابات الدستورية التي تُعرف بأنها تغيير لنظام الحكم أو الحكومة بنحو غير دستوري، بغض النظر عن الجهة المنفّذة له وعادة ما يؤدي مثل هذا النوع من الانقلابات إلى إزاحة الحكومة الشرعية، أو أي مؤسسة دستورية أخرى واستبدالها بسلطة غير قانونية، وهذا يعني تجاوز الإرادة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية[19].

ان الانقلاب الدستوري في المنطقة الأفريقية شهدته دولة تشاد، فقد سيطر الجنرال (محمد ديبي) (37) عامًا مع كبار ضباط الجيش، في عام 2021، على مقاليد السلطة، بعد مقتل والده الرئيس السابق (إدريس ديبي) الذي حكم ثلاثين عامًا خلال المواجهات العسكرية مع إحدى فصائل المعارضة المسلحة[20].

إذ كان (ديبي) الابن قد تولى قبل سيطرته على الحكم، منصب رئيس المجلس الانتقالي، وكان المسؤول الأول عن المرحلة الانتقالية التي ستدوم 18 شهرًا، على أن يعمل بعدها على تنظيم انتخابات رئاسية حرة. لكن العملية لم تنجح بسبب استفحال التدخلات الخارجية في البلاد، اذ حضرت الأجندة الفرنسية والروسية" بانقضاء المهلة، أعلن مؤتمر الحوار الوطني التشادي، في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2022 تسمية الجنرال (محمد إدريس ديبي) رئيسًا للمرحلة الانتقالية التي تستمر عامين إضافيين، وأدّت خطوة تمديد هذه المرحلة وتعيين ديبي رئيسًا؛ إلى تصاعد حدة الرفض من قوى المعارضة المدنية والمسلحة، وعدّت هذه الخطوة بمنزلة توريث للحكم في البلد[21].

وشهدت السودان منذ استقلاله عام 1956 ستة انقلابات عسكرية، حكمت خلالها حكومات منتخبة لمدة 9 سنوات فقط، في حين سيطر الجيش على السلطة بقية المدة (58) عامًا. في المقابل، شهدت السودان في عام 2019 حركة احتجاجية دفعت ضباط الجيش للتحرك لإطاحة نظام (عمر البشير) (1989-2019)، والاصطفاف إلى جانب مطالب المدنيين في التحول نحو الديمقراطية، لكن الجيش أنهى بعد عامين هذه العملية الانتقالية. وقبل أقل من شهر على الموعد المحدد لتسليم الفريق أول (عبد الفتاح البرهان) قيادة المجلس الانتقالي الحاكم إلى شخصية مدنية، بموجب اتفاق تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين، خرج معلنًا انتهاء «شرعية التراضي» بين الجانبين، مبررًا ذلك بتحوّل التراضي إلى صراع «يُهدّد أمن الوطن». لكن المؤسسة العسكرية واجهت بدورها انشقاقاً من قوات الدعم السريع»، ما أدخل البلاد في صراع مسلح بين طرفي العسكر، أبعدها عن مسار التحول الديمقراطي[22].

المبحث الثاني

اسباب الانقلابات والتداعيات على الحكم

شكّلت محددات البيئة الداخلية إلى جانب المؤثرات الخارجية عوامل رئيسة في تعزيز قابلية بعض المؤسسات العسكرية الإفريقية للتدخل في الشأن السياسي، الأمر الذي أسهم في اتساع نطاق الانقلابات العسكرية وارتفاع وتيرتها في عدد من الدول الإفريقية خلال مراحل تاريخية مختلفة.[23]

المطلب الاول

اسباب الانقلابات

الفرع الاول

البعد السياسي

ادت الممارسات السياسية التي انتهجتها بعض الأنظمة الحاكمة في إفريقيا إلى تراجع مستويات الشرعية السياسية، نتيجة احتكار السلطة وتقييد المشاركة السياسية وإضعاف المؤسسات الديمقراطية. وقد أسهم ذلك في تنامي حالة السخط الشعبي تجاه هذه الأنظمة، الأمر الذي بدوره جعل قطاعات واسعة من المجتمع أكثر تقبلًا لفكرة تغيير السلطة بوسائل غير دستورية، بما في ذلك التدخل العسكري. كما ان انسداد قنوات التداول السلمي للسلطة ادى إلى دفع بعض القوى السياسية المعارضة إلى النظر إلى الانقلابات العسكرية بوصفها أداة للتغيير السياسي، وهو ما وفر في العديد من الحالات غطاءً سياسيًا ودعمًا للنخب العسكرية الساعية إلى الاستيلاء على الحكم.[24]

الفرع الثاني

البعد الامني

لقد ارتبطت موجات الانقلابات العسكرية في العديد من الدول الإفريقية بتدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد التحديات المرتبطة بالجريمة المنظمة والجماعات المسلحة والأنشطة الإرهابية. وقد كشفت هذه التحديات عن محدودية قدرة بعض الحكومات على إدارة الملف الأمني بكفاءة، الأمر الذي ولّد استياءً داخل المؤسسات العسكرية، خاصة في ظل ضعف الإمكانات المخصصة للتدريب والتسليح. وفي الوقت ذاته، أدت التداعيات الأمنية إلى تفاقم معاناة السكان من النزوح واللجوء وفقدان الأمن الشخصي، ما عزز مطالب التغيير لدى قطاعات واسعة من المجتمع، وخلق بيئة أكثر تقبلًا لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

الفرع الثالث

البعد الاقتصادي

تعتبرالأزمات الاقتصادية المتكررة أحد أبرز العوامل المهيئة للانقلابات العسكرية في إفريقيا، إذ أسهمت الاختلالات الاقتصادية وسوء إدارة الموارد العامة وتراجع مستويات التنمية في زيادة معدلات الفقر والبطالة والتضخم. كما أدى ضعف الخدمات الأساسية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين إلى تآكل الثقة بالحكومات

القائمة، الأمر الذي عزز الرغبة المجتمعية في إحداث تغيير سياسي، حتى وإن تم ذلك عبر وسائل غير ديمقراطية، بما في ذلك الانقلابات العسكرية.

الفرع الرابع

البعد الاجتماعي

ادت المشكلات الاجتماعية المتراكمة، مثل اتساع الفوارق الاجتماعية وتراجع مستويات العدالة الاجتماعية وانتشار بعض الظواهر السلبية، إلى تنامي مشاعر الإحباط وعدم الرضا تجاه النخب الحاكمة. وأسهم هذا الواقع في تراجع الدعم الشعبي للأنظمة السياسية القائمة، في مقابل ازدياد القبول المجتمعي بالتدخلات العسكرية التي رُوِّج لها باعتبارها وسيلة لإعادة الاستقرار وتحقيق الإصلاح، وهو ما وفر في بعض الحالات حاضنة اجتماعية للانقلابات العسكرية [25] .

الفرع الخامس

البعد الخارجي

تأثرت ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا كذلك بالمتغيرات الدولية والإقليمية، إذ أوجدت التحولات في بنية النظام الدولي واتساع نطاق التنافس بين القوى الكبرى فرصًا جديدة أمام بعض النخب العسكرية للحصول على دعم سياسي أو استراتيجي من قوى خارجية. كما أسهم انشغال المجتمع الدولي بأزمات عالمية كبرى، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، في تقليص فاعلية الاستجابات الدولية تجاه الانقلابات الإفريقية. وأدى ضعف الإجراءات الرادعة في بعض الحالات إلى تعزيز الاعتقاد بإمكانية نجاح الانقلابات واستمرارها، الأمر الذي ساعد على انتشارها من خلال ما يُعرف بتأثير العدوى الانقلابية بين الدول الإفريقية.[26] .

المطلب الثاني

أثر المصالح الدولية من الانقلابات العسكرية

يتأسس الخطاب السياسي للقادة العسكريين الذين يقودون الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية بعد نجاح الانقلاب والاستيلاء على السلطة على "أساس" و"مبرر": الفساد السياسي والمؤسساتي وغياب الديمقراطية والإصلاح والاستقلال والسيادة الوطنية والتنمية. إلا أن الواقع يكشف كيف يتحول الانقلاب إلى خدمة أجندات واستراتيجيات القوى الدولية الكبرى التي تركز على حماية مصالحها الحيوية في القارة، سواء المصالح الاقتصادية أو التجارية أو التعدينية أو الأمنية أو غير ذلك[27]. إذ إن الخطاب الغربي المؤسس على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والإصلاح السياسي والمؤسساتي وغير ذلك من المفاهيم والقيم، هي في جوهرها أداة للابتزاز السياسي للدول الإفريقية التي لا تحمي مصالحها الحيوية. بمعنى آخر، أن القوى الغربية تُركز فقط على

حماية مصالحها في القارة الإفريقية، بعيداً عن اهتمامها على طريقة وصول الحكام إلى السلطة، هل بالطرائق الدستورية الديمقراطية أم بالانقلابات العسكرية [28] .

اذ تُعد الانقلابات العسكرية نتاجًا لتفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والظرفية، وفي مقدمتها طبيعة العلاقة بين المؤسستين العسكرية والسياسية. فكلما اتسع نفوذ المؤسسة العسكرية داخل بنية الدولة، ازدادت قدرتها على التأثير في مسار السلطة السياسية، لاسيما عندما ترى أن مصالحها الاستراتيجية أو امتيازاتها التنظيمية معرضة للتقليص أو الإقصاء. وإلى جانب ذلك، تسهم الأزمات الأمنية والاختلالات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية وحالات عدم الاستقرار السياسي في توفير الظروف الملائمة لتبرير التدخل العسكري، بما يجعل الانقلاب أحد الخيارات المطروحة لإعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام السياسي[29] .

ومن العوامل الأخرى ذات الأهمية في تفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية، تداخلها في بعض الحالات مع حسابات القوى الدولية الكبرى ومصالحها الاستراتيجية داخل إفريقيا، اذ يغدو التنافس الدولي على افريقيا هو المحرك الرئيس للانقلابات العسكرية. تملك العديد من القوى الدولية الكبرى استراتيجيات اقتصادية وتجارية وسياسية في افريقيا، ولا سيما في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية كالسودان والنيجر والكونغو الديمقراطية ونيجيريا، أو في المناطق الاستراتيجية كالمضايق والممرات المائية كالقرن الإفريقي وحوض النيل في جمهورية السودان في هذا الصدد، تتجلى "نظرية الفوضى الخلاقة" في العديد من المناطق الإفريقية في السودان وفي منطقة القرن الإفريقي، ليس لغرض التفكيك أو تحييد تهديد يشكل خطراً على المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى، على وفق ما قَعَّدَ له ناتان شارانسكي"، بل "الفوضى الخلاقة" لغرض تسهيل تأمين الموارد الطبيعية والمعادن والطاقة. اذ تؤدي الفوضى إلى تغييب الدولة والمؤسسات، ويصبح الاستغلال من دون رقابة حكومية هو السائد[30].

والجدير بالذكر قد شهدت القارة الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن العديد من الصراعات والحروب الداخلية والانقلابات العسكرية، وهي كلها صراعات على السلطة تغذيها دائماً طموحات الهيمنة والتدخلات الأجنبية، عن طريق دعم طرف سياسي وعسكري على حساب طرف آخر.

وقد جسدت الحرب الداخلية السودانية سنة ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني بقيادة (عبد الفتاح البرهان) وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو الملقب بـ"حميدتي"؛ أبعاد الاستراتيجيات الأجنبية، باعتبار السودان يتوفر على أكبر احتياطي عالمي للذهب وأراضٍ زراعية خصبة في حوض النيل، كما يمثل سلة غذاء العالم. وبالتالي فإن الذهب كان له دور في حروب السودان، سواء الحالية لعام ٢٠٢٣ أو السابقة ٢٠١٣، اذ خلفت الحرب حول مناجم الذهب في جبل "عامر" بالسودان آلاف القتلى وتشريد مئات الآلاف من السودانيين. وبحسب الدراسات التحليلية، تعد الإمارات أكبر مستورد للذهب السوداني،استحوذت دولة الإمارات على الغالبية العظمى من صادرات الذهب السوداني وبمعدل قارب 99.2\%. وتكشف المسارات التوزيعية لهذه التجارة لعام 2012م عن

قيام شركة 'كالوتي' الإماراتية لتكرير الذهب باحتواء الصادرات القادمة من المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في إقليم دارفور [31] .

وبموجب الإفصاحات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة، تبيّن أن الذهب المستقطب بواسطة شركة 'كالوتي' قد أُعيد ضخه في السوق العالمية لصالح أكثر من 270 شركة دولية، من بينها مصفاة التكرير السويسرية الشهيرة 'فالكامبي'. وتتشابه آليات توظيف الموارد الطبيعية في تمويل الصراعات مع النماذج الهيكلية للحروب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ حيث عانى إقليم 'كيفو' الشرقي من عدم الاستقرار المزمن عبر محطات ثلاث: تمثلت الأولى في صراع عامي (1996-1997م)، ثم اندلاع الحرب الأهلية الثانية بين (1998-2003م)، لينفجر الموقف مجدداً في موجة ثالثة من العنف المسلح عام 2014م في منطقة بواكير [32] .

وفي إطار تفسير ديناميكيات الحروب الأهلية الأفريقية، برزت معادن النزاع — وفي مقدمتها "الكولتان والكوبالت والذهب والنفائس الأخرى" — كوقود اقتصادي لتلك المواجهات. وتجسد ذلك في مساعي الأطراف المتنازعة (النظامية وغير النظامية) لاحتكار عوائد هذه الموارد عبر آليات وضع اليد والاتجار غير المشروع، مما أدى إلى مأسسة اقتصاديات العنف وبسط النفوذ غير القانوني على مقدرات الدولة.

وسيطرت على العشرات من مواقع تعدين الذهب بمنطقة ليتوري، اذ تساعد الأرباح التي تجنيها من هذه التجارة على تمويل أنشطتها المسلحة والاستغلالية، ذلك أن الشركات الأميركية والبلجيكية والكندية والصينية تستورد تلك المعادن من الجماعات المسلحة. وهنا يَطرح سؤال أهمية الفوضى والنزاعات المسلحة في خدمة القوى الدولية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر شركاتها [33] .

اذ تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجًا بارزًا للمفارقة بين وفرة الموارد الطبيعية وضعف التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من امتلاكها احتياطيات هائلة من المعادن الاستراتيجية والموارد الطبيعية التي تمنحها أهمية اقتصادية عالمية، فإن هذه الثروات لم تتحول إلى محرك حقيقي للتنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاه السكان. وقد أسهمت عوامل متعددة، من بينها الهشاشة المؤسسية والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، في الحد من قدرة الدولة على توظيف مواردها بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتُعد الحالة البوروندية من الأمثلة التي يُستدل بها على تأثير التنافس الدولي في الاستقرار السياسي والأمني داخل بعض الدول الإفريقية. فمع اكتشاف احتياطيات مهمة من المعادن النادرة، اتجهت الحكومة البوروندية إلى منح امتيازات التنقيب والاستثمار لشركات أجنبية من جنوب إفريقيا والصين، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل خريطة المصالح الاقتصادية الخارجية في البلاد. وفي ظل استبعاد بعض الأطراف الدولية التقليدية من هذه الاستثمارات، تصاعدت حدة التنافس على النفوذ داخل الدولة، وتزامن ذلك مع تفاقم الخلافات السياسية الداخلية، ولا سيما عقب الجدل الذي رافق ترشح الرئيس بيير نكورونزيزا لولاية جديدة. وقد أسهم تداخل العوامل الداخلية

مع المصالح الخارجية المتنافسة في زيادة مستويات التوتر وعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأوضاع السياسية والأمنية والمؤسسية في البلاد. وتبرز هذه الحالة الكيفية التي يمكن أن يتفاعل بها التنافس الدولي على الموارد الاستراتيجية مع الانقسامات الداخلية، بما يؤدي إلى إضعاف الاستقرار السياسي في بعض الدول الإفريقية[34] .

إن الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية من زاوية التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في القارة، هو عامل مساعد على فهم أن القارة الإفريقية بمعادنها وبمواردها الطبيعية وبنُخَبِها السياسية رهينة لتوجيهات القوى الدولية الكبرى، سواء الغربية أم الشرقية أم غيرهما. ذلك أن مبررات الصراع لكل طرف تتأسس على الاستقلال والسيادة والفساد وغيرها من المبررات التي تطرقنا إليها إلا أن الواقع يكشف أن كل طرف تابع لفاعل دولي معين[35] .

وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بانقلاب النيجر ضد نظام الرئيس محمد بازوم الذي انتخب رئيساً لدولة النجير في نيسان/ أبريل ٢٠٢١، ذلك أن المجلس الانقلابي تبنى خطاباً تواجهياً وصدامياً ضد فرنسا بوصفها القوة الدولية ذات النفوذ التاريخي في دولة النيجر، وطالبها بمغادرة البلاد، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. لكنه في المقابل، عمل على تكريس الوجود الروسي في النيجر، سواء على المستوى الأمني أم على المستوى التعديني أم الاقتصادي، ولا يسما مع ما تتمتع به النيجر من معادن وموارد طبيعية، في مقدمتها اليورانيوم.

وكانت في دولة بوركينا فاسو ايضاً، وهي إحدى دول الساحل الإفريقي، فإنه تنطبق عليها الظروف انفسها؛ لأن بوركينا فاسو الغنية بالذهب تشكل منطقة نفوذ تاريخية لفرنسا، لكونها الدولة الاستعمارية للبلد[36].

وتحتوي بوركينا فاسو على احتياطي الذهب قدر ب ١٥٤,٢ طناً متريأً، مقابل ١٠٠ مليون طن متري من الفوسفات، وقد ظفرت فرنسا باستغلال المعادن والموارد الطبيعية البوركينابية حتى بعد استقلالها في أغسطس/ غشت ١٩٦٠. إلا أن دخول فاعلين دوليين آخرين إلى حلبة الصراع والتنافس مع فرنسا حول التعدين في بوركينا فاسو، أذكى ذلك الانقلابات العسكرية وبالتالي فقد عرفت بوركينافاسو أكثر من ١٠ انقلابات عسكرية [37] .

إن الجوهر الاساسي للانقلاب هو خدمة أجندة سياسية وجيوستراتيجية واقتصادية وتجارية معينة، سواء داخلية أم خارجية، أي دولية، سواء كذلك الغربية أم غيرها.

ان مطالبة السلطات البوركينابية الجديدة القوى العسكرية الفرنسية بمغادرة التراب الوطني لبوركينا فاسو وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، مقابل تعويض روسيا عبر الشركة العسكرية الخاصة "فاغنر" Wagner الوجود العسكري الفرنسي. فضلاً عن عقد اتفاقيات عسكرية بين بوركينافاسو وروسيا. ووبع النشاطات التعدينية لدول وشركات أجنبية أخرى.

إن الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، هي أداة لخدمة مصالح ونخب سياسية واقتصادية داخلية معينة، أو خدمة مصالح واستراتيجيات لقوى دولية خارجية.

وأن تغيير الأنظمة السياسية عبر الطرق غير الدستورية، أي بالانقلابات العسكرية، لا يُقوم الاختلالات المؤسساتية والاقتصادية... إلخ. وإنما يكرس منطق الاستتباع للقوى الدولية ذات النفوذ والتأثير الدولي، خصوصاً في المنطقة، مقابل دعمها للسلطات الجديدة [38] .

وذلك يوضح أن الدعم الدولي للسلطات الجديدة، يقابله الامتياز في الاستغلال والاستخراج والتعدين والتوطين الاقتصادي والعسكري الأجنبي. اذ تتخذ القوى الغربية مواقف موحدة ضد الانقلاب إذا شكَّل تهديداً لمصالحها. أما إذا ضمنت لها حماية مصالحها، فإنها تدعمها سياسياً ودبلوماسياً [39] .

وايضاً ان الانقلاب العسكري في جمهورية النيجر ضد نظام الرئيس محمد بازوم في تموز/ يوليو ٢٠٢٣، حين اتخذت مجموعة من القوى الدولية الغربية مواقف منددة بالانقلاب، مطالبة بضرورة العودة إلى النظام الدستوري. غير أن دوافع هذه المطالب الغربية المنددة بالانقلاب العسكري في النيجر، كان هو تأمين مصالحها عبر النظام السياسي السابق، ولا سيما المصالح الفرنسية، سواء الاقتصادية أم التعدينية أم العسكرية. وبتغيير الحكم بالانقلاب العسكري، غَيَّر المجلس العسكري النيجيري بقيادة عبد الرحمن تشياني سياسة النظام السياسي، خصوصاً تجاه المصالح الفرنسية، وبعض الدول الغربية الأخرى. وفي مقابل ذلك، حافظت القوى الدولية الأخرى، كروسيا والصين ودول أخرى على مصالحها في النيجر.

وقد طالبت القوى الغربية بضرورة العودة إلى النظام الدستوري في جمهورية النيجر، لم تقم ذلك في الحالة الغابونية. ذلك أن مصالحها مهددة في النيجر، بينما في الغابون مُؤَمَّنة. الشيء الذي يجعل تأمين المصالح والحفاظ عليها، هو المحدد الرئيس للسياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى، سواء الغربية أن روسيا أو الصين أو غيرهم [40] .

ان المعادلة المتحكمة في توجيه اللعبة السياسية الدولية، قائمة على مُتَغَيّري "المستفيد" أو "المُؤَمَّن"، و"المتضرر" من الانقلاب العسكري.

في حالة الانقلاب العسكري بجمهورية مالي:

المستفيدون أو المؤمنون: يمكن تحديدهم في القوى الغربية متجسدة في الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا. والقوى الدولية الأخرى التي يمكن تجسيدها في روسيا والصين.

المتضررون: تتحدد بالدرجة الأولى في المصالح الفرنسية.

حالة الانقلاب العسكري بجمهورية بوركينا فاسو

المستفيدون أو المُؤَمَّنون: يمكن تحديدهم كذلك في القوى الغربية متجسدة في الولايات المتحدة الأميركية. والقوى الدولية الأخرى ممثلة في روسيا والصين.

المتضررون: تأثرت المصالح الاقتصادية والعسكرية الفرنسية في بوركينافاسو.

حالة الانقلاب العسكري في جمهورية النيجر:

المستفيدون أو المؤمنون: لم تتأثر المصالح الأميركية والألمانية والبريطانية من الانقلاب العسكري في النيجر. فضلاً عن المصالح الروسية والصينية التي تأمنت ضد السياسة الجديدة للمجلس العسكري [41] .

المتضررون تأثرت المصالح الحيوية الفرنسية من السياسة الجديدة للمجلس العسكري الذي طالب بسحب القوات العسكرية الفرنسية وطرد السفير الفرنسي. وبالتالي فإن الانقلاب العسكري في النيجر أثر بنحو مباشر في المصالح الفرنسية، اذ تعد فرنسا النيجر منطقة نفوذ منذ استقلالها في أغسطس/ غشت ١٩٦٠.

إن توجهات اللعبة السياسية الخارجية تتأثر بمصالح القوى الدولية الكبرى والفاعلين الدوليين الإقليميين كذلك، ويساعد فهم هذه الديناميات والتفاعل بين "السياسة الخارجية" و"المصالح الاستراتيجية" للدول في تفسير السياق السياسي والاقتصادي والعسكري للأحداث في تلك البلدان الإفريقية. اذ تؤدي الانقلابات العسكرية دوراً مؤثراً في تأمين مصالح فاعلين دوليين على حساب مصالح فاعلين آخرين.

المقصود بأن الانقلابات العسكرية تخدم مصالح القوى الدولية الكبرى، هو أن تأمين مصادر المعادن والموارد الطبيعية والحفاظ على المصالح الحيوية لهذه القوى هو جوهر استراتيجياتها في القارة الأفريقية. وبالتالي فإن الانقلابات العسكرية تخدم مصالح الفاعلين الدوليين المتنافسين أكثر مما تخدم التنمية الشاملة في بلدانها، بالتأسيس على خطاباتها السياسية [42] .

وعلى الرغم من ان القارة الإفريقية تعد ضمن القارات الأكثر فقراً، وتصنف الدول الأفريقية في أسفل مؤشرات التنمية البشرية، فانها غنية بالموارد الطبيعية، إلا أن عائداتها لا تستطيع الحكومات الأفريقية تعظيمها بما يعود بالنفع على الشعوب الإفريقية، وهو ما يكرس الفقر في القارة.

إن فقر القارة الأفريقية، لا يقصد منه بأن الانقلابات العسكرية هي المسبب الرئيس، وإنما هو أحد العوامل التي تسهم في تفاقم الظاهرة والمكرسة لها. وبسبب عامل الانقلابات العسكرية تصنف مجموعة من الدول الإفريقية وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة ضمن الدول صاحبة معدلات منخفضة في مؤشرات التنمية البشرية. عموماً، هناك علاقة تفاعلية بين الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية وبين المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى في افريقيا. اذ يسهم تنافسها في إذكاء الانقلابات العسكرية في القارة، وذلك بدعمها للأطراف السياسية المعارضة وللحركات المتمردة داخل المؤسسة العسكرية، أو أية جهة أخرى قادرة على الوصول إلى الحكم وتأمين مصالحها. فحماية مصالح القوى الدولية ذات تأثير ونفوذ دولي هو الذي يمنح الشرعية للحكومة المنبثقة من الانقلاب العسكري، بحيث تقوم هذه الحكومة المنقلبة بالاتصال أحياناً بالدول لطمأنتها على مصالحها الحيوية سواء الاقتصادية أم التجارية أم العسكرية أم السياسية[43] .

الخاتمة

يتبين في ضوء التحليل السابق أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية لا يمكن ردّها إلى عامل منفرد، وإنما إلى تداخل مركب بين جملة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتفاوت في طبيعتها ودرجات تأثيرها. فقد أسهمت هشاشة البنى المؤسسية، وضعف فاعلية الدولة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، في توفير بيئة خصبة لإعادة إنتاج التدخل العسكري في المجال السياسي، إلى جانب ما تفرضه التفاعلات الدولية من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مسارات الاستقرار السياسي في عدد من الدول الإفريقية.

وعلى الرغم من المؤشرات التي رجّحت في فترات سابقة إمكانية تراجع هذه الظاهرة، إلا أن الوقائع اللاحقة في عدد من الدول أثبتت استمرار قابليتها للظهور والتوسع، خصوصًا في السياقات التي تعاني من اختلالات بنيوية عميقة وضعف في آليات الحكم الرشيد. ومن ثم، فإن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز المعالجات الظرفية، نحو إصلاحات هيكلية تستهدف تعزيز مؤسسات الدولة، وإعادة بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس أكثر توازنًا وفاعلية.

وفي المحصلة، فإن استقرار النظم السياسية في إفريقيا يظل مرتبطًا بمدى نجاحها في معالجة جذور الاختلالات البنيوية، وتطوير نماذج حكم قادرة على تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، بما يحد من تكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية ويعزز مسارات التحول السياسي السلمي.

اولاً/ الاستنتاجات:

1- تعد الانقلابات العسكرية من أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي في القارة الإفريقية، إذ أسهمت في إضعاف المؤسسات الدستورية وإعاقة مسارات التحول الديمقراطي.

2-ترتبط ظاهرة الانقلابات بمجموعة من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تأثيرات البيئة الدولية والتنافس بين القوى الكبرى.

3- تؤدي الانقلابات العسكرية إلى تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية نتيجة عدم الاستقرار السياسي وتراجع الاستثمارات الخارجية.

4- تسهم الانقلابات في زيادة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات السياسية من خلال تعزيز هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة.

5- شهدت إفريقيا منذ عام 2020 موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، مما يعكس استمرار هشاشة النظم السياسية في العديد من الدول الإفريقية.

6- يؤثر التنافس الدولي على الموارد الطبيعية والمعادن الاستراتيجية في إفريقيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دعم بعض التحولات والانقلابات السياسية.

7- أثبتت الدراسة أن الانقلابات العسكرية لا تقدم حلولاً مستدامة للأزمات السياسية والاقتصادية، بل غالباً ما تؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات بأشكال جديدة.

8- توجد علاقة وثيقة بين ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الفساد وتزايد احتمالات التدخل العسكري في الحياة السياسية.

ثانياً / المقترحات :

1- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وترسيخ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في الدول الإفريقية.

2- دعم استقلال المؤسسات الدستورية والقضائية بما يحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

3- تطوير سياسات اقتصادية وتنموية تسهم في معالجة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، باعتبارها من أبرز مسببات عدم الاستقرار.

4- تعزيز دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في الوقاية من الانقلابات العسكرية وفرض عقوبات فعالة على الأنظمة التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية.

5- دعم برامج بناء القدرات المؤسسية والأمنية للدول الإفريقية بما يضمن احترافية الجيوش وابتعادها عن العمل السياسي.

6- الحد من التدخلات الخارجية والصراعات الدولية على الموارد الإفريقية بما يعزز سيادة الدول واستقرارها السياسي.

7- تشجيع الحوار الوطني الشامل بين القوى السياسية والاجتماعية لمعالجة الأزمات الداخلية قبل تحولها إلى صراعات أو انقلابات.

8- العمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة ويقلل من دوافع الصراع على السلطة.

ـ الهوامش:

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، دراسة الطبيعة في العلاقات المدنية العسكرية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الافريقي، ط1، 1996، ص11 -14.

(2) المصدر نفسه، ص 26.

(3) مصطفى محمود منجود، قضايا نظرية في مفهوم التحول نحو الديمقراطية، عمان، جامعة آل البيت، 1999، ص42.

(4) راوية توفيق، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في افريقيا، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الافريقية، عدد6، 2002، ص 5.

(5) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، المادة 30.
https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file

(6) محمد صالح عمر، عودة الانقلابات الى الواجهة في افريقيا، من يوقف سقوط احجار الدومينو ، الجزيزة نت https://shorturl.at/opMX5.accessed 22/ 11/ 2022تاريخ الزيارة

(7) احمد امل، تفكيك سردية، عودة الانقلابات في افريقيا.
https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx/ accessed 3/ 12/ 2022 تاريخ الزيارة

(8) راوية توفيق، المصدر السابق،ص 8.

(9) حمدي عبد الرحمن حسن، المصدر السابق ، ص20.

(10) عبير الفقي، "الأبوية السياسية في النظم السياسية الإفريقية"، على موقع المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، تحققت آخر زيارة في 6 أكتوبر 2023م، على الرابط https://tinyurl.com/4454t6tn :

(11) Nicole Beardsworth, "Why do opposition coalitions succeed or fail?", African Arguments : Website, Last Visit at 6 Oct. 2023, at link
https://africanarguments.org/2017/06/why-do-opposition-coalitions-succeed-or-fail/

(12) دعاء عويضة، نظرية الدومينو وتطبيقاتها في إفريقيا خلال العقد الأخير، القاهرة، مؤسسة رواق، العدد ١٠، أكتوبر 2022م، ص 40-48.

(13) أحمد أمل، مهددات أمن الحدود في إفريقيا، المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، في **مجلة السياسة والاقتصاد**، القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 13، يناير 2022، ص13.

(14) حمد وليد قرين، ترجمة: كوامي نكروما، صراع الطبقات في إفريقيا، على موقع مجلة النداء، تحققت آخر زيارة في 6 أكتوبر 2023م، على الرابط:
http://www.al-nidaa.com/more/misc/item/31691-2021-01-18-18-33-47

(15) احمد امل، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(16) دلال محمود، المصدر السابق، ص 160-161.

(17) اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان، فرص النجاح والعقبات، تقدير الموقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023 على الرابط
http://tinyurl.com/3uhu86hs.

(18) دلال محمود، مفهوم العلاقات المدنية– العسكرية، في **الأمن القومي والاستراتيجية**، القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، المجلد 1، العدد 2، يوليو 2023، ص 160-161.

(19) سعيد ندا، **دور النظام الانتخابي في إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا**، لندن، مركز أبحاث جنوب الصحراء، 2023، ص 68-90.

(20) راوية توفيق، المصدر السابق، ص 6.

(21) صهيب محمود، انقلابات الساحل، الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي، القاهرة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2023، ص 3.

(22) المصدر نفسه، ص 4.

(23) رملي مخلوف، توظيف اقتراب تحليل النظم السياسية المقارنة، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، مجلد 6، العدد3، 2020، ص 52.

(24) شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، كلية الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد 45، 2023، ص 362.

(25) عبد القادر محمد علي، موجة الانقلابات في افريقيا جنوب الصحراء، العوامل المشتركة، مركز الدراسات، 2022، بحث منشور تاريخ الزيارة :2022/2/7على الرابط https://rb.gy/fvpmvd

(26) لبنى بن طوبال، شهرزاد ادمام، قدرات النظم السياسية في افريقيا، دراسة قابلية التقاط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2021، الجزائر، ص 446.

(27) حمدي عبد الرحمن حسن، المصدر السابق ، ص22.

(28) Maggie Dwyer, « Au-delà des coups d'État : comprendre les nouveaux modes militaires d'intervention », Bulletin FrancoPaix Vol. 7, N° 1-2, Jan-Fev 2022, Numéro Spécial, p5.

(29) ندى محمد الموافي، الانقلابات العسكرية في السودان واثرها على المسار الديمقراطي: ثورة 19 ديسمبر 2018 انموذجًا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، https://democraticac.de/?p=87404

(30) ادريس ايات، المعادن الافريقية في التنافس الدولي، الرهانات والمآلات، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات الدولية، 2012، ص9.

(31) المصدر نفسه، ص 10.

(32) ادريس، المصدر السابق، ص 10.

(33) المصدر نفسه، ص 11.

(34) Planet Gold, "Burkina Faso Improving formalization, access to finance, and the traceability of artisanal gold", https://www.planetgold.org/burkinafaso

(35) علي ابو فرحة، تحليل واقع التنمية في افريقيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد التاسع، 2021، ص 52.

(36) رضوان بوهيدل، جيوسياسة التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020، ص 121.

(37) تاج السر عبد الله محمد عمر، اتفاقيات التنافس الدولي في افريقيا: طبيعة وابعاد النفوذ الروسي، ورقة بحثية تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص 10.

(38) هاني محمد مبارك، السياسة الخارجية اتجاه افريقيا، السودان انموذجاً، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية في المانيا، 2023، ص 41.

(39) رضوان بوهيدل، مصدر سابق، ص 124.

(40) هاني محمد مبارك، مصدر سابق، ص 42.

(41) محمد الديري، الانقلابات في الغرب الافريقي بين الماضي والحاضر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي المانيا، المجلد السادس، عدد 24، 2024، ص161.

(42) حسان صادق حاجم، "التنافس الأميركي- الصيني على الطاقة في أفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، الطبعة الأولى، 2020، ص55.

(43) محمد الديري، المصدر سابق، ص 163.

المصادر والمراجع

اولاً / الكتب :

1. حسان صادق حاجم، "التنافس الأميركي- الصيني على الطاقة في إفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، الطبعة الأولى، 2020.

2. حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، دراسة الطبيعة في العلاقات المدنية العسكرية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الافريقي، ط1، 1996.

3. رمزي المنياوي، الفوضى الخلافة، الربيع العربي بين الثورة، تدقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2012.

4. مصطفى محمود منجود، قضايا نظرية في مفهوم التحول نحو الديمقراطية، عمان، جامعة آل البيت، 1999.

ثانياً / البحوث :

1- أحمد أمل، مهددات أمن الحدود في أفريقيا، المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، في **مجلة السياسة والاقتصاد**، القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 13، يناير 2022.

2- ادريس آيات، المعادن الافريقية في التنافس الدولي، الرهانات والمآلات، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات الدولية، 2012.

3- تاج السر عبد الله محمد عمر، اتفاقيات التنافس الدولي في افريقيا: طبيعة وابعاد النفوذ الروسي، ورقة بحثية تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

4- دعاء عويضة، نظرية الدومينو وتطبيقاتها في إفريقيا خلال العقد الأخير، القاهرة، مؤسسة رواق، العدد ١٠، أكتوبر، 2022.

5- دلال محمود، مفهوم العلاقات المدنية– العسكرية، في **الأمن القومي والاستراتيجية**، القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، المجلد 1، العدد 2، يوليو، 6.2023-

6- راوية توفيق، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في افريقيا، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الافريقية، عدد6، 2002.

7-رملي مخلوف، توظيف اقتراب تحليل النظم السياسية المقارنة، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، مجلد 6، العدد3.

8- سعيد ندا، **دور النظام الانتخابي في إدارة التعددية الإثنية في إفريقيا**، لندن، مركز أبحاث جنوب الصحراء، 2023.

9- شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، كلية الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مجلد 45، 2023.

10- صهيب محمود، انقلابات الساحل، الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي، القاهرة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2023.

11- علي ابو فرحة، تحليل واقع التنمية في افريقيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد التاسع، 2021.

12- لبنى بن طوبال، شهرزاد ادمام، قدرات النظم السياسية في افريقيا، دراسة قابلية التقاط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2021، الجزائر.

13- محمد الديري، الانقلابات في الغرب الافريقي بين الماضي والحاضر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي المانيا، المجلد السادس، عدد 24، 2024

14- محمد صالح عمر، عودة الانقلابات الى الواجهة في افريقيا، من يوقف سقوط احجار الدومينو.

15- هاني محمد مبارك، السياسة الخارجية اتجاه افريقيا، السودان انموذجاً، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية في المانيا، 2023.

ثالثاً/ المواقع الالكترونية :

1- اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان، فرص النجاح والعقبات، تقدير الموقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023 على الرابط: http://tinyurl.com/3uhu86hs

2- حمد وليد قرين، ترجمة: كوامي نكروما، صراع الطبقات في أفريقيا، على موقع مجلة النداء، تحققت آخر زيارة في 6 أكتوبر 2023م، على الرابط- http://www.al-nidaa.com/more/misc/item/31691-2021-01-18-18-33-47 :

3- عبد القادر محمد علي، موجة الانقلابات في افريقيا جنوب الصحراء، العوامل المشتركة، مركز الدراسات، 2022، بحث منشور على الرابط https://rb.gy/fvpmvd

4- عبير الفقي، "الأبوية السياسية في النظم السياسية الأفريقية"، على موقع المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، تحققت آخر زيارة في 6 أكتوبر 2023م، على الرابط : https://tinyurl.com/4454t6tn

5- ندى محمد الموافي، الانقلابات العسكرية في السودان واثرها على المسار الديقراطي: ثورة 19 ديسمبر 2018 انموذجًا، المركز الديمقراطي العربي، برلين.https://democraticac.de/?p=87404

رابعاً / المصادر الاجنبية :

1. Maggie Dwyer, « Au-delà des coups d'État : comprendre les nouveaux modes militaires d'intervention », Bulletin FrancoPaix Vol. 7, N° 1-2, Jan-Fev 2022, Numéro Spécial.
2. Nicole Beardsworth, "Why do opposition coalitions succeed or fail?", African Arguments : Website, Last Visit at 6 Oct. 2023, at link https://africanarguments.org/2017/06/why-do-opposition-coalitions-succeed-or-fail/

3. Planet Gold, “Burkina Faso Improving formalization, access to finance, and the traceability of artisanal gold”, https://www.planetgold.org/burkinafaso

References and Sources

First / Books:

1- Hassan Sadiq Hajim, The U.S.-Chinese Competition over Energy in Africa, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Germany, First Edition, 2020 .

2-Hamdi Abdel Rahman Hassan, The Military and Governance in Africa: A Study of the Nature of Civil-Military Relations, Cairo, African Future Studies Center, 1st ed, 1996.

3-Ramzi Al-Minyawi, The Chaos of the Caliphate: The Arab Spring between Revolution and... (Reviewed by Taha Abdel Raouf Said), Arab Book House, First Edition, 2012 .

4-Mostafa Mahmoud Mangoud, Theoretical Issues in the Concept of Democratic Transition, Amman, Al al-Bayt University, 1999 .

Second/ Journal Articles and Research Papers:

1-Ahmed Amal, “Threats to Border Security in Africa: Manifestations, Causes and Response Policies,” Journal of Politics and Economics, Cairo University, Vol. 14, No. 13, January 2022.

2-Idris Ayat, “African Minerals in International Competition: Stakes and Prospects,” Analytical Paper, Al Jazeera Centre for Studies, 2012.

3-Taj Al-Sir Abdullah Mohammed Omar, “International Competition Agreements in Africa: The Nature and Dimensions of Russian Influence,” Analytical Research Paper, Al Jazeera Centre for Studies, 2021 .

4-Doaa Oweida, “The Domino Theory and Its Applications in Africa during the Last Decade,” Riwaq Foundation, Cairo, No. 10, October 2022 .

Dalal Mahmoud, “The Concept of Civil-Military Relations,” National Security and Strategy Journal, Cairo, Nasser Higher Military Academy, Vol. 1, No. 2, July 2023 .

Rawya Tawfiq, “Political Conditionality and Democratic Transition in Africa,” Egyptian-African Studies Program, Cairo, No. 6, 2002 .

Ramli Makhlouf, “Employing the Comparative Political Systems Analysis Approach,” Academia Journal of Political Sciences, Vol. 6, No. .3

4-Saeed Nada, “The Role of Electoral Systems in Managing Ethnic Pluralism in Africa,” Sub-Saharan Research Center, London, 2023.

5-Shaimaa Mohi El-Din, “The Resurgence of Military Coups in Africa,” African Studies Journal, Cairo University, Vol. 45, 2023 .

6-Sohaib Mahmoud, “Sahel Coups: Internal Causes and the Impacts of International Competition,” Arab Center for Research and Studies, Cairo, 2023.

7-Ali Abu Farha, “Analysis of the Development Reality in Africa,” Journal of the Faculty of Politics and Economics, Beni Suef University, No. 9, 2021.

8-Lubna Ben Toubal and Shahrazad Admam, “The Capacities of Political Systems in Africa: A Study of the Susceptibility to the Spillover of Internal Conflicts,” Al-Naqid Journal of Political Studies, Algeria, 2021 .

9-Mohammed Al-Dairi, “Coups in West Africa: Between Past and Present,” African and Nile Basin Studies Journal, Arab Democratic Center, Germany, Vol. 6, No. 24, 2024 .

10-Mohammed Saleh Omar, “The Return of Coups to the Forefront in Africa: Who Will Stop the Falling Dominoes”?

11-Hani Mohammed Mubarak, Foreign Policy toward Africa: Sudan as a Model, Center for Strategic and Economic Policy Studies, Germany, 2023.

Third/ Electronic Sources:

1-The Transitional Agreement in Sudan: Prospects for Success and Obstacles, Assessment Paper, Arab Center for Research and Policy Studies, 2023.

2-Hamad Walid Qarin (trans.), Kwame Nkrumah: Class Struggle in Africa, Al-Nidaa Magazine Website.

3-Abdel Qader Mohammed Ali, "The Wave of Coups in Sub-Saharan Africa: Common Factors," Center for Studies.

4-Abeer Al-Fiqi, "Political Patriarchy in African Political Systems," Iraqi-African Center for Strategic Studies.

5-Nada Mohammed Al-Mawafi, "Military Coups in Sudan and Their Impact on the Democratic Process: The December 19, 2018Revolution as a Model," Arab Democratic Center, Berlin.

Fourth / Foreign sources:

1. Maggie Dwyer, 'Beyond coups d'état: understanding new forms of military intervention', Bulletin FrancoPaix Vol. 7, No. 1–2, Jan–Feb 2022, Special Issue.

2. Nicole Beardsworth, "Why do opposition coalitions succeed or fail?", African Arguments: Website, last accessed 6 October 2023, at https://africanarguments.org/2017/06/why-do-opposition-coalitions-succeed-or-fail/

3. Planet Gold, "Burkina Faso: Improving formalisation, access to finance, and the traceability of artisanal gold", https://www.planetgold.org/burkinafaso